

القاهرة في: ١٠ أبريل ٢٠١٩

السيدة الأستاذة /هبه الله الصيرفي  
مدير عام إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،،

مرفق طيه بيان توضيحي لمساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

مدير علاقات المستثمرين



## بيان توضيحي

### لمساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

القاهرة في ١٠ أبريل ٢٠١٩، في ضوء التساؤلات والتعليقات التي تردت مؤخراً من بعض مستثمري الشركة ومحلي بنوك الاستثمار والصحافة المتخصصة في شأن قرارات مجلس إدارة الشركة الأخيرة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٩، فيما يتعلق بإستراتيجية الشركة الاستثمارية المستقبلية، تتشرف شركة أوراسكوم للاستثمار بتوضيح الأمور الآتية لسيادتكم:

#### الإستراتيجية الاستثمارية للشركة:

منذ انقسام الشركة عن شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة في عام ٢٠١١، عكفت إدارة الشركة على دراسة بدائل لإستراتيجيتها الاستثمارية، إلا أن المناخ الاستثماري حينها لم يكن مشجعاً للدخول في قطاعات أخرى أو جديدة، وعليه تخرجت الشركة من استثماراتها الأساسية في مجال الاتصالات وقامت بتوزيع أرباح استثنائية على مساهميها على مدار السنوات السابقة بلغت ٧,٤ مليار جنيه مصري تقريباً.

مع استقرار المناخ الاستثماري في مصر، ونظراً للخبرة الواسعة لإدارة الشركة واستكمالاً لإنجازاتها السابقة في الاستثمار في أكثر من ٢٠ دولة مختلفة وخلق أكثر من ٣٠ ألف فرصة عمل مما حقق أرباحاً لجميع مساهمي الشركة على مر السنوات. قررت الشركة مراجعة سياستها الاستثمارية وإستراتيجيتها نظراً لوجود فرص هائلة للنمو في مجالات مختلفة بالدخول في خمس قطاعات جديدة أولها قطاع الخدمات المالية، والذي قامت فيه الشركة بالاستحواذ على شركة بلتون بسعر بلغ حينها ٤ جنيه للسهم والذي ارتفع إلى ١٦ جنيه للسهم خلال الخمسة أشهر التالية للاستحواذ. كما قامت الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة بالاستحواذ على شركة أربا جريسون الأمريكية من خلال شركة بلتون وأنشأت شركة ريزا كابيتال بالبرازيل، وأخيراً استحوذت على ٣٠% من أسهم شركة ثروة كابيتال والتي تعد أكبر شركة في تقديم خدمات التمويل الاستهلاكي والحلول التمويلية المتطورة في مصر والتي نمت بمعدل حوالي ٥٠% في عام ٢٠١٨ لتحقيق صافي ربح يقدر بـ ٢٨٣ مليون جنيه مصري.

## الاستثمار في قطاع الخدمات اللوجستية والصناعات الزراعية والغذائية:

ومع بداية عام ٢٠١٧، بدأت الشركة في دراسة عدة فرص استثمارية في قطاع التصنيع الزراعي والغذائي في مصر وأفريقيا، حيث ترى إدارة الشركة أنه قطاعاً واعداً لأسباب كثيرة منها انخفاض تكلفة العمالة النسبي ووفرة الأيدي العاملة المدربة في السوق المصرية، وموقع مصر الجغرافي الإستراتيجي الذي يمكنها من الوصول إلى أسواق كبيرة وقريبة. كما تشير توقعات البنك الدولي إلى نمو سوق الأغذية المحلي في أفريقيا خلال السنوات القادمة بمعدلات كبيرة، بالإضافة إلى استمرار نمو السوق المصري في ضوء الزيادة السكانية وتحسن الناتج القومي المحلي ودخول مصر في عدة اتفاقيات دولية مع الدول المجاورة مما يمنحها مميزات تنافسية لتصدير منتجاتها.

تهدف الشركة للاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف الإنتاج في مصر، خاصةً بعد خفض معدل صرف الجنيه المصري مؤخراً، وذلك بالإنتاج المحلي لمنتجات غذائية بنفس جودة ومعايير المنتجات الأوروبية والأمريكية وبأسعار تنافسية. وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية عالية الجودة في مصر والتصدير للأسواق الأفريقية والأسواق الناشئة الأخرى والتي تعتمد في الوقت الحالي على المنتجات المستوردة.

نظراً لاعتماد قطاع الصناعات الزراعية بشكل أساسي على الخدمات اللوجستية، فإن الشركة خططت خلال الفترة السابقة لبناء منصة لوجستية علي مستوى الجمهورية من أجل خلق ذراع قوي للتوزيع والتجارة والذي من شأنه تعظيم هامش الربح لقطاع الصناعات الزراعية الذي تنوي الشركة الاستثمار به وكذلك توفير هذه الخدمات للغير، علماً بأن خدمات النقل والتخزين المتوفرة حالياً في السوق المصري تحتاج إلى الكثير من التطوير وتفتقر لمعايير الجودة والأداء.

وتعكف الشركة حالياً علي دراسة الاستثمار في عدة مشروعات في قطاع التصنيع الزراعي والغذائي، ومنها مصنع لإنتاج مشتقات التمور وتشمل السكر السائل، ومصنع لإنتاج مشتقات الطماطم وتشمل الزيوت الطبية، ومصنع لاستخراج مشتقات النباتات العطرية ومصنع لإنتاج العصائر ومنتجات الألبان ومصنع لإنتاج منتجات غذائية خفيفة. وسوف تعلن الشركة عن تفاصيل تلك المشروعات فور الانتهاء من دراستها.

## إيضاح حول صفقة الاستحواذ علي شركة النيل للسكر:

وفي سبيل تحقيق رؤية الشركة وإستراتيجيتها في قطاع التصنيع الزراعي والغذائي، قامت إدارة الشركة بتحديد قطاع صناعة السكر في مصر ليكون بمثابة حجر الأساس الذي ستبنى عليه الشركة مشروعاتها المستقبلية في هذا القطاع نظراً لوجود عجز في إنتاجية السكر في مصر يقدر بحوالي ٣٠% تزيد بمقدار حوالي ٨٠ ألف طن تقريباً سنوياً، حيث تنتج مصر حوالي ٢,٢ مليون طن من السكر سنوياً في حين أن الطلب في السوق يبلغ حوالي ٣,٢ مليون طن. وهذا العجز يتم معالجته في الوقت الحالي عن طريق استيراد السكر.

وبناءً عليه قامت الشركة بالتواصل مع مساهمها الرئيسي نظراً لكونه أحد أكبر المستثمرين في قطاع زراعة بنجر السكر وإنتاج السكر في مصر، والذي أوضح بدوره لمجلس إدارة الشركة التحديات والصعوبات التي تواجه مُصنّعي السكر في مصر والتي قامت الشركة بأخذها في عين الاعتبار عند تقييمها لصفقة شراء شركة النيل للسكر. وقد أبدى المساهم الرئيسي تحفظه علي تقدم الشركة بعرض لشراء أسهم شركة النيل للسكر لكونها عقدت من عقود المعاوضة مع أطراف مرتبطة. ورغبةً من إدارة الشركة في تقديم عرض الشراء إعمالاً للمصلحة العامة لمساهمي الشركة، وذلك بعد أن قامت بجميع الدراسات والفحوصات المطلوبة، وافق المساهم الرئيسي علي تقدم الشركة بعرض الشراء شريطة موافقة مساهمي الشركة على الصفقة مع امتناع المساهم الرئيسي عن التصويت.

## فيما يتعلق بتقييم شركة النيل للسكر:

١- قامت الشركة بتعيين مستشارين قانونيين وماليين لإجراء فحص نافٍ للجهالة على شركة النيل للسكر ومستشار مالي آخر مستقل لدراسة وتحديد القيمة العادلة لأسهم شركة النيل للسكر، كما قام مراقب الحسابات بمراجعة تقييم المستشار المالي المستقل وإبداء رأيه فيه طبقاً للقانون والقواعد المنظمة.

٢- يعد متوسط سعر طن السكر حالياً في أقل مستوياته منذ تعويم الجنيه المصري. مع الأخذ في الاعتبار أن ربحية الشركة تتأثر بشكل كبير بالتغير في سعر طن السكر، فعلى سبيل المثال إن زيادة ١٠٠٠ جنيه في سعر طن السكر (أي زيادته بـ ١٣% تقريباً من السعر الحالي والذي يبلغ ٧٢٠٠ جنيه تقريباً) يؤدي إلى زيادة صافي ربح الشركة بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه.

٣- وبالإشارة إلي ما تم تداوله حول مقارنة تقييم شركة النيل للسكر بناءً علي نتائجها مقارنةً بنتائج إحدى الشركات المماثلة والمتداول أسهمها في البورصة، فمن وجهة نظر الشركة أنها مقارنة غير دقيقة حيث أنه يجب تحييد تأثير العوامل الآتية علي نتائج أعمال تلك الشركة: (أ) طريقة تقييم مخزون الشركة، (ب)

رسملة بعض التكاليف الأخرى، (ج) رد مخصصات انتفى الغرض منها، (د) تسجيل أرباح من شركات شقيقة، (هـ) معالجة مكافآت العاملين كتوزيعات للأرباح وليست مصروفات.

٤- بالإضافة إلي ما سبق، فإن بعض الشركات التي تم إنشاؤها مؤخراً والعاملة في مجال صناعة السكر قد تكبدت تكلفة مرتفعة لشراء الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع بعد تعويم الجنيه المصري، مما أدى إلي احتياج تلك الشركات لاقتراض مبالغ إضافية وتحقيق خسائر مرحلة تصل قيمتهما إلي مليارات الجنيهات والتي قد تعادل قيمة الاستحواذ علي شركة النيل للسكر مما يؤثر علي قدرة تلك الشركات علي توزيع أرباح لمساهميها لفترة زمنية طويلة.

٥- من مميزات الصفقة أنه يمكن تحويل أرض المصنع إلي مجمع صناعات غذائية متكامل نظراً لأنها تتمتع بموقع متميز بالإضافة إلي أن المصنع مبني على مساحة ٤٥% فقط من الأرض البالغ مساحتها مليون متر مربع، كما أنها كاملة المرافق من غاز طبيعي ومياه ومزودة بمحطة كهرباء ذات طاقة إنتاجية عالية.

٦- إن شركة النيل للسكر انتهجت إستراتيجية التكامل الرأسي (Vertical Integration) عن طريق قيامها بزراعة البنجر مباشرة، حيث ارتفعت النسبة المئوية للبنجر المزروع من قبل الشركة المستخدم في إنتاج السكر من ٠% إلى ٢٠% في السبع اعوام السابقة، ومن المخطط أن ترتفع إلى ٣٠% خلال عام ٢٠١٩، مما سيؤدي إلي الحد من مخاطر نقص توريد البنجر. والجدير بالذكر أن تجربة شركة النيل للسكر في زراعة البنجر قد نجحت بشهادة تقرير وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (مجلس المحاصيل السكرية) عن برنامج شركة النيل للسكر لزراعة محصول بنجر السكر في منطقة الضبعة حيث وصل متوسط إنتاجية الفدان من ٢٨ - ٥٧ طن بنجر سكر (على حسب عمر النبات)، وهو ما يفوق إنتاجية بنجر السكر في مصر وكل الدول الأوروبية ذات الجدارة الإنتاجية الأعلى في محصول بنجر السكر.

وباتخاذ الشركة للنظرة التحفظية علي التحديات والصعوبات التي تواجهها صناعة السكر في مصر، وفي ضوء التقييم ونتائج الفحص النافي للجهالة والمباحثات التي تمت بين إدارة الشركة وممثلي البائعين، قرر مجلس إدارة الشركة عرض فرصة الاستحواذ علي أسهم شركة النيل للسكر على مساهميها (مع امتناع المساهم الرئيسي للشركة عن التصويت) بمبلغ يقل عن تقييم المستشار المالي المستقل بمائة مليون جنيه باعتبارها عقد من عقود المعاوضة يستوجب الموافقة المسبقة لمساهمي الشركة.

## آلية تنفيذ الصفقة:

تطبيقاً لقواعد الحوكمة والتزاماً من الشركة بحقوق الأقلية وقانون سوق المال وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية والقرارات المنظمة، تنوه الشركة إلي أن المساهم الرئيسي للشركة سوف يمتنع عن التصويت علي الصفقة باعتبارها عقد من عقود المعاوضة علي أن يقتصر التصويت على مساهمي الأقلية فقط. وفي حال رفضهم للاستحواذ سوف تستمر الشركة في دراسة فرص استثمارية أخرى في القطاعات السابق الإعلان عنها.

في حالة موافقة مساهمي الأقلية علي إتمام الصفقة في الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها في ٥ مايو ٢٠١٩، ستقوم الشركة بتوقيع عقد بيع وشراء الأسهم وسداد مبلغ حوالي ٤٢٩ مليون جنيه مصري مقسمين الى ٣٥٩ مليون و الذي يعادل ١٠% من ثمن البيع و حوالي ٧٠ مليون جنيه قروض المساهمين المقرضين لشركة النيل للسكر. علي أن يتم سداد باقي ثمن الشراء البالغ قدره ٣,٢ مليار جنيه تقريباً من خلال إصدار أسهم جديدة عن طريق زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٦,٢ مليار جنيه تقريباً من خلال الجمعية العامة العادية و التي سوف يتم الاعلان عن موعد انعقادها بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.

## السياسة التمويلية للشركة:

وترتكز سياسة الشركة التمويلية لتمويل المشاريع سالفة الذكر علي محورين أساسيين هما القروض البنكية منها عقد القرض متوسط الأجل من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير بمبلغ ١٧٠ مليون دولار أمريكي وحصيلة الزيادة في رأس المال المزمع إجرائها حال موافقة مساهمي الشركة علي الاستحواذ علي شركة النيل للسكر في الجمعية العمومية المزمع انعقادها في ٥ مايو ٢٠١٩.

وأخيراً تؤكد الشركة على استمرار التزامها بسياساتها الاستثمارية لتحقيق أفضل نتائج وتعظيم أرباحها لصالح مساهميها، وكما أوضحنا سلفاً فإن القرار بالموافقة على اتمام صفقة الاستحواذ على شركة النيل للسكر متروك فقط لقرار الأقلية في الجمعية العمومية.

- انتهى -

## نبذة عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة

منذ إنشائها في عام ٢٠١١، تعمل شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة كشركة قابضة ذات استثمارات في قطاعات الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا وأعمال الكابلات. وقد نشأت الشركة من تقسيم الأصول بين شركة أو تي إم تي انفستمنتس (OTMTI) وشركة فيون VEON (المعروفة سابقاً باسم فيمبلكوم (Vimpelcom)). وهي تمتلك إرث مشغل الاتصالات الأكثر نجاحاً في المنطقة. ومع تشعب قطاع الاتصالات، اعتمدت الشركة مؤخراً اتجاهاً جديداً لتنويع محافظتها لتتحول من شركة متخصصة في مجالي الاتصالات والتكنولوجيا لشركة قابضة للاستثمار.

تستثمر شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة في الصناعات الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل المستقبل، بما في ذلك الطاقة والخدمات المالية والصناعات الزراعية والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية والنقل. وتقوم الشركة حالياً بالبحث عن الفرص المتاحة في أسواق كلٍ من مصر وأفريقيا والشرق الأوسط.

أينما استثمرنا، سوف نطمح دوماً إلى تغيير حياة الناس من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

## لمزيد من المعلومات

علاقات المستثمرين :

أبراج الناييل سيتي-البرج الجنوبي  
الدور 29 - كورنيش النيل - رملة بولاق  
القاهرة- مصر

البريد الإلكتروني: [investorrelations@orascomih.com](mailto:investorrelations@orascomih.com)